الأمم المتحدة

E/2002/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 April 2002
Arabic
Original: English

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز
٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

حوار بشأن نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية واجتماعات لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

مذكرة من الأمين العام

مقدمة

١ - تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتطرح بعض الأسئلة التي يتوخى أن ينظر فيها اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز في عام ٢٠٠٢. ويوفر اجتماع هذا العام فرصة فريدة لإرساء أسس ''المثابرة على العمل'' التي نص عليها توافق الآراء في مونتيري (A/CONF.198/3، المرفق)، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد أولي لاجتماع المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك مع أصحاب المصالح ذوي الصلة الآخرين، دور محدد في عملية المتابعة. إضافة إلى ذلك، يوفر هذا الاجتماع، على غرار ما حصل في الماضي، فرصة لأعضاء المجلس لإجراء حوار بشأن نتائج الاجتماعات الربيعية للجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

٢ - وسوف تستعرض لجنة التنمية هذا العام نتائج مؤتمر مونتيري استنادا إلى مذكرة معلومات قدمها الموظفون. وإلى جانب جدول أعمالها المستمر، ستركز لجنة التنمية على موضوعين رئيسيين هما: ''فعالية التنمية: الشراكات وتحديات المستقبل'' و ''التعليم والاقتصادات الحيوية: خطة عمل''. وسوف تركز اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إلى جانب استعراضها للاقتصاد العالمي، على ''جدول أعمال سياسات صندوق النقد الدولي: الإشراف والوقاية من الأزمات وتسويتها''، و ''دور الصندوق في البلدان المتدنية الدخل'' و ''تبسيط المشروطية وتعزيز الملكية''. وسوف تنظر اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في حصيلة مؤتمر مونتيري في سياق مناقشتها لدور الصندوق في البلدان المتدنية الدخل.

٣ - وقد شكل حشد كافة أنماط الموارد واستخدامها بصورة أكثر فعالية وكفاءة وإنصافا لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان محركا أساسيا لمؤتمر مونتيري. وقد جرى الاعتراف بصورة متزايدة بالدور الذي يؤديه التمويل في إزالة العقبات التي تواجهها الجهود الإنمائية.

160402 160402 02-32607 (A)
0232607

وما لم يتم إحراز تقدم على هذه الجبهة، من شأن الأهداف المتفق عليها عالميا في الميادين الإنمائية الرئيسية أن تتعرض للخطر. وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية الإطار الأهم الذي يجري من خلاله توجيه عمل منظومة الأمم المتحدة. وفيما حددت قمة الألفية الأهداف الإجمالية، بينت قمة مونتيري النهج الواجب اتباعه.

أولا – عملية مونتيري

٤ – جاء مؤتمر مونتيري تتويجا لعملية اكتسبت زخما في عام ١٩٩٧. فمنذ البداية، شهدت التحضيرات التي جرت بمجهودات جماعية بارزة مشاركة لم يسبق لها مثيل من جانب أصحاب المصالح الرئيسيين كافة. وقد أولت وفود الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام لتمويل قضايا التنمية، مسلمة بدور هذه القضايا المحوري في برنامج التنمية العالمي. وقد تعاونت وزارات المالية والتجارة والتعاون الإنمائي والخارجية تعاونا وثيقا وفعالا في ما بينها. وحشدت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية جهودها من أجل الإعداد للمؤتمر، كما ضمت قواها لإحراز التقدم فيه. وقد شارك المجتمع المدني والقطاع الخاص في المناقشة، حيث شاطرا الآخرين ما لديهما من منظورات واقترحا مبادرات جديدة.

٥ – وقد امتازت عملية مونتيري بأنها عملية تلاق، ولو كانت بعيدة عن الكمال. فعلى هامش الاختلافات المحتملة في النهج، كان الحد من الفقر الهدف الأول الذي شكل قاسما مشتركا بين الجميع. وتنطوي ترجمة توافق مونتيري إلى أفعال على عملية تفضي إلى اتخاذ قرارات على المستويين القطري والدولي تتطلب إرادة سياسية حازمة.

٦ – وشددت المناقشات التي جرت في عملية مونتيري على ضرورة أن تبادر الدول المتقدمة والنامية، إلى جانب العمل على إحداث زيادات ملموسة في التمويل، إلى الالتزام على نحو متبادل بالدخول في شراكة إنمائية جديدة لإحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف الألفية. وهذه الشراكة تعتمد على تقاسم المسؤوليات وتكامل الجهود. وتتعهد البلدان النامية بتحمل مسؤولية أساسية عن تنميتها، استنادا إلى السياسات الاقتصادية السليمة والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وتدعم البلدان المتقدمة هذه الجهود من خلال زيادة تدفقات الموارد، والمضي في تخفيف عبء الدين وإرساء مناخ دولي أكثر مؤاتاة للتنمية. ويستتبع هذا الأخير إيجاد نظم تجارية ومالية مفتوحة، يحكمها القانون وتكون قابلة للتنبؤ وخالية من التمييز، كما يستتبع تنفيذ الالتزامات التي عقدت بموجب برنامج الدوحة للتنمية. (انظر A/C.2/56/7)، وذلك بغية مشاركة البلدان النامية بصورة أكثر إنصافا في مثل هذه النظم. ويتضمن برنامج التنمية هذا أيضا تقليل الإعانات التي تؤدي إلى تشويه التجارة وإزالة العقبات القائمة أمام الصادرات التنافسية من البلدان النامية، ولا سيما في الزراعة والمنسوجات والألبسة. وينبغي للجهات المانحة أيضا أن تعزز المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية في ميادين من قبيل البنية التحتية المؤسسية، والتنظيم والإشراف الماليين، وإدارة الديون والتجارة. فضلا عن ذلك، ينبغي للجهات المانحة والبلدان المتلقية، وكذلك للمؤسسات الدولية ذات الصلة، السعي إلى جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية، وفق ما هو متفق عليه في توافق مونتيري (انظر الفقرة ٤٣).

٧ – وتم كذلك التشديد، في حال أريد لهذه الشراكة أن تنجح، على ضرورة زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأطر الحكم فيها وتساوقها، وعلى أن يشارك الجميع بإنصاف في الترتيبات التي تنظم هذه الشراكة. وينطوي ذلك في آن واحد على إفساح مزيد من المجال أمام البلدان النامية لتشارك في عملية وضع السياسات

الاقتصادية العالمية، على تيسير الشراكة مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

٨ - ومن شأن ذلك أن يعني أيضا الانتقال من مستوى الرؤية إلى مستوى العمل، والقيام عن كثب برصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك مفهوم المساءلة المتبادلة وتنفيذ الالتزامات والمتطلبات الأخرى لشركاء التنمية الأساسيين.

٩ - وفي هذا الصدد، بعثت مبادرتا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان أعلن عنهما في مستهل مؤتمر مونتيري واللتان دعتا إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة، برسالة إيجابية تعكس مسار الاتجاه التراجعي في المعونة الأجنبية الذي شهده عقد التسعينات. وتضيف الالتزامات الجديدة مبلغا إضافيا يقدر بـ ٣٠ بليون دولار لأغراض التنمية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦[1]. علاوة على ذلك، شددت عدة بلدان أوروبية في المؤتمر على أنه ينبغي النظر في المبادرة الجديدة بوصفها خطوة أولى باتجاه تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وما زالت هذه البلدان ملتزمة بهذا الرقم التزاما راسخا.

ثانيا - تنسيق الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٠ - كان رؤساء الدول والحكومات قد اتفقوا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ أثناء قمة الألفية على مجموعة غايات عرفت بالأهداف الإنمائية للألفية[2]. وهي تنطوي على خفض نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف، وتحقيق تقدم ملموس في ميادين التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، وكفالة الاستدامة البيئية. ومن بين هذه الغايات أيضا إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية تتضمن أهدافا تتعلق بالمعونة والتجارة وتخفيف عبء الدين. وقد أعرب عن المضي في هذه الشراكة من خلال الالتزامات الجديدة التي أعلنت في مونتيري. وينتظر أن تتحقق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

١١ - وتشير الدلائل إلى أن التقدم الذي أحرز في التسعينات كان أبطأ من أن يتيح تحقيق الأهداف المتفق عليها. وفي الحقيقة، فقد تباطأ التقدم في ميادين عدة، من قبيل التعليم الأساسي ووفيات الأطفال والفقر في المداخيل. ولن يتسنى تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تتكثف الجهود وتتضافر على نطاق واسع.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، صدر تقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''، وهو تقرير يستعرض التقدم المحرز ويقترح استراتيجيات للمضي قدما باتجاه تنفيذ كل هدف من الأهداف. ويلقي الدليل التفصيلي الضوء على الأهمية الحيوية لاتباع نهج شامل واستراتيجية منسقة تتناول العديد من المشاكل في وقت واحد على مختلف الجبهات. وهو يركز كذلك على تعذر تحقيق مثل هذه الاستراتيجية المنسقة ما لم يتحسن التنسيق بين المنظمات الدولية وتعميق مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في صياغة البرامج والأنشطة الإنمائية وتنفيذها ورصدها.

١٣ - وفي الوقت نفسه، شُرع في بذل جهود من أجل تقدير كلفة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطوي تحقيق هذه الأهداف على آثار كبيرة من حيث الموارد، لكنها في حدود المتناول. وقد سبق لفريق رفيع المستوى معني بتمويل التنمية يرأسه رئيس المكسيك السابق ارنستو سيديو أن قدر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أنه سوف تكون هنالك حاجة، إضافة إلى المستوى الحالي للمساعدة الإنمائية الذي يناهز ٥٠ بليون دولار سنويا، إلى مبلغ آخر يقدر بـ ٥٠ بليون دولار

سنويا (انظر A/55/1000). وقد خرجت دراسة أكثر تفصيلا أصدرها البنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٢ بنتائج مماثلة قدرت بأن من شأن مبلغ إضافي يتراوح بين ٤٠ و ٧٠ بليون دولار أن يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدت هذه التقديرات إلى إصدار نداءات ملحة من أجل مضاعفة المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية. وفي حين أن واقع الميزانية قد يجعل من المتعذر مضاعفة المعونة بين ليلة وضحاها، من الممكن تماما من ناحية عملية إدخال زيادة تدريجية على المعونة المقدمة دعما لجهود البلدان النامية. وتبعث الإعلانات التي صدرت أخيرا بشأن الالتزامات الجديدة المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه على الارتياح، ولو أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الملموسة لسد الفجوة القائمة في الموارد.

ثالثا – التطلع إلى مرحلة ما بعد مونتيري

١٤ – شجعت نتائج التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري ''الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على معالجة المسائل المتعلقة بالتماسك والتنسيق والتعاون، كمتابعة للمؤتمر، في الاجتماع الذي يعقد في فصل الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز''؛ ولاحظت أنه ''ينبغي للاجتماع أن يشتمل على جزء حكومي دولي للبحث في جدول أعمال تتفق عليه المنظمات المشاركة فضلا عن إقامة حوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص'' (الفقرة ٦٩ (ب)). وفي هذا الصدد، يتمثل جانب أساسي من جوانب التماسك في كفالة أن تساهم المنظمات الدولية في تحقيق الأهداف المتفق عليها، كل في إطار ميدان خبرته ومسؤوليته.

١٥ – ويلاحظ توافق مونتيري كذلك أن ''عمليات التفاعل بين ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومديري المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تكون بمثابة عمليات لتبادل وجهات النظر الأولية بشأن مسائل تتصل بمتابعة المؤتمر والقيام بالتحضيرات للاجتماع السنوي الذي يعقد في فصل الربيع بين هذه المؤسسات''، وأنه ''يمكن القيام بعمليات تفاعل مشابهة مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية لمنظمة التجارة العالمية'' (الفقرة ٦٩ (أ)).

١٦ – وإضافة إلى التركيز على كمية الموارد المالية اللازمة للتنمية، تكمن في أساس الدعوة إلى ''المثابرة على العمل'' في توافق مونتيري ضرورة الانطلاق من التعاون الذي تم بناؤه في العملية التحضيرية وفي مؤتمر مونتيري نفسه، بين أصحاب المصالح الأساسيين، ولا سيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٧ – ويوفر الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الأول الذي يعقد بعد فترة وجيزة من مؤتمر مونتيري بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز فرصة قيمة لمواصلة عملية مونتيري وإجراء مناقشة أولى للمسائل ذات الصلة بتنظيم الحوار في السنة المقبلة. وفي ما يلي مجموعة أسئلة محتملة مطروحة للنظر.

الأسئلة

١ – كيف يمكن تطوير التعاون في المستقبل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية لمنظمة الصحة العالمية في متابعة مؤتمر مونتيري؟

هل يمكن تحقيق نتائج فعالة لاجتماعاتنا الربيعية التي ستعقد مستقبلا؟

بأي سبيل يمكن إشراك أصحاب المصالح الآخرين؟

٢ - كيف يمكننا جماعيا رصد التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتيري؟

ما هي النقاط المرجعية التي يمكن الاتفاق عليها بشأن جوانب محددة من توافق مونتيري؟

٣ - ما الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما تعمل البلدان على تنفيذ السياسات الوطنية المنصوص عليها في توافق مونتيري؟

كيف يمكن للمنظمات المتعددة الأطراف رعاية هذه السياسات الوطنية ودعمها؟

٤ - هل يمكننا التركيز في الاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى التي ستعقد في المستقبل على عدد من المسائل التي لمؤسساتنا المتعددة الأطراف دور مشترك فيها والتي من شأنها أن تساعد على تعزيز التماسك بين السياسات والبرامج المالية والتجارية والإنمائية؟

١٨ - ودعا توافق مونتيري أيضا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة، الذي يعقد كل سنتين في الجمعية العامة، إلى النظر في التقارير المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يصبح ''هيئة التنسيق الحكومية الدولية للمتابعة العامة للمؤتمر والمسائل المتصلة به'' (الفقرة ٦٩ (ج)).

١٩ - وأخيرا، من الأهمية التشديد على تواصل عمليتي مونتيري وجوهانسبرغ في الحفاظ على الزخم السياسي الذي تم تحقيقه في مونتيري. فقد شكلت هذه الأخيرة معلما حاسما في الطريق المؤدية إلى نظام عالمي يفضي بشكل أكثر فعالية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يشكل مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة فرصة أساسية أخرى في إعادة استحثاث الجهد الجماعي من أجل مشاطرة الغايات وتعزيز التماسك بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الحواشي

(١) وتحديدا، تعهد الاتحاد الأوروبي بأن تلتزم دوله الأعضاء التي لم تحقق الرقم المستهدف للمعونة الإنمائية الرسمية وقدرها ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بزيادة حجم هذه المعونة في السنوات الأربع المقبلة بحيث يبلغ متوسط نسبة المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. ويستلزم ذلك أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تحقق بعد المتوسط الراهن البالغ ٠,٣٣ في المائة بتحقيق ذلك بحلول ذلك الموعد، فيما تظل الدول الأخرى على مستوياتها الراهنة على الأقل. وتمثل المبادرة مبلغا إضافيا قدره ٧ بلايين دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٦. ويقدر بأن يبلغ المجموع آنذاك زهاء ٢٠ بليون دولار (انظر النشرة الصحفية لمجلس الاتحاد الأوروبي: بروكسل (١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢)). وبدورها، أعلنت الولايات المتحدة اتفاقا إنمائيا جديدا ينطوي على تقديم مساعدة إضافية تقدر بنحو ١٠ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات تمتد من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦. ويتوقع أن تصل الزيادة السنوية إلى ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ وأن تظل ثابتة في ما بعد. وسوف يتوقف التمويل الإضافي الذي يحتاج إلى موافقة الكونغرس على قدرة البلدان المتلقية على تحقيق أرقام مستهدفة محددة في ميادين الحكم وتحرير الأسواق والتنمية البشرية والإصلاح السياسي.

(٢) وهي مكونة من ٨ غايات و ١٨ هدفا و ٤٨ مؤشرا (انظر A/56/326، المرفق).